قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

جهاز كشف الكذب

النائب في البرلمان المصريّ "أنور البلكيمي" لم يكنْ أول سياسيّ كاذب ولن يكون الأخير، فأن تكون سياسياً يعني أن تتهيأ لتكون كذاباً عند الضرورة، لكن المزعج "والمضحك" في حكاية البلكيمي أن كذبته لم يكن لها ما يبررها، الرجل أجرى عملية تجميل لأنفه "الطويل حقاً" لكنْ يبدو انه خجل من ذكر الحقيقة، خاصة وانه ينتمي إلى الحزب السلفيّ، وهو قد يكون في عرفه "أن تغيير خلقة الله حرام"، فكذب وقال للصحفيين إن عصابة ضربته وكسرتْ أنفه وسرقتْ منه ١٠٠ ألف جنيه " ما يعادل ١٨ ألف دولار".

لا أعرف كيف سيبدو شكل البلكيمي لو صدّق الناس كلامه، لو لم يفضحه محاميه، هل سيستغربون من أنفه الجديد أم سيبحثون عن هذه العصابة العجيبة التي ما أن تلكم أنف أحد ما حتى يقصر ويصبح جميلاً؟

المهمّ أن النائب المصريّ لم ينجُ بكذبته، وافتضح على الملأ، حتى انه صرخ أمس في مؤتمر صحفيّ "ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء". لكنّنا نعرف أن أهل الأرض نادراً ما يرحمون.

أحد أصدقائي من المصريين الظرفاء اقترح. أمس في فيسبوك. على البرلمان المصريّ أن يضع أجهزة لكشف الكذب في قاعة البرلمان، لأنّ الشك بدأ يساورنا في جميع السادة النوّاب، خشيت أن ينفذ المصريون هذا الاقتراح وتصل إلينا. نحن العراقيين. هذه العدوى، ونرى قريباً أجهزة كشف الكذب في باب البرلمان العراقيّ جنباً إلى جنب مع أجهزة كشف المتفجرات التي لم تمنع محاولة تفجير البرلمان، المحاولة اليتيمة والمتنازع عليها بين القبائل، فكلّ منهم يدّعي أنها جاءتْ لاغتيال شيخ قبيلته.

لو نُفّذ هذا الاقتراح عندنا لرأينا العجب، لرأينا مثلاً نائباً حصل على جنسية دولة اجنبية، والمعروف ان هذه الدولة لا تمنح جنسيتها إلا بعد تخلي المواطن عن أية جنسية أخرى، وإذا حسبناها حساب عرب، فإنّ ذلك يعني أن نائبنا تخلى عن جنسيته العراقية طوعاً، ومع ذلك فهو نائب يمثل الشعب الذي لم يعد ينتمي إليه. لرأينا مثلاً السياسيّ العراقيّ الذي حُجز في مطار مؤخراً لأنه يحمل اسمين في جوازين مختلفين ثم ادعى أن ضابط المطار يحبّ صدام ولذلك احتجزه، ولو كان ضابط المطار يعلم أن للسيد السياسيّ العراقيّ اسماً ثالثاً "إيرانياً" لطال احتجازه.

لكنْ هل جهاز كشف الكذب سيكون ناجحاً في كشف أكاذيب كهذه، أم أن السيّد ذا الأسماء الثلاثة "ومثله السيّد المتخلي عن جنسيته العراقية" سيعرف كيف يتحايل على أجهزة كشف الكذب، لأنهما. هما لا غيرهما. مَنْ سيستورد هذه الأجهزة من بريطانيا العظمى، وسيحرصان على أن تكون غير نافعة، حديدة عن الطنطل، حالها حال أجهزة كشف المتفجرات التي نراها حتى في أحلامنا لكنها لا تشير إلا إلى الشامبو من ماركة هيد أند شولدر!

من أجل عملية ديمقراطية لا سياسية!

العراق لا يحكم بدكتاتورية فرد او جماعة

عقيل عباس

"مناسباً" على النحو الذي يعتقده هو. بالطبع، لا شيء في الدستور أو العُرف السياسي يمنحه، أو أي شخص آخر، مثل هذا الامتياز الأخلاقي أو القانوني. من بديهات الديموقراطية، حتى في تخريجتها العراقية المتعثرة، أن من يقرر من يشغل المنصب الأول في البلد هم الناخبون فقط. عموماً، تحفل كلمات الرجل بالكثير مما يُقلق بهذا الصدد، ففي احد تصريحاته الفاقدة للحساسية الديموقراطية والإنسانية، اتهم سجناءً معتقلين كشفت منظمات حقوق إنسان دولية وخبيرة تعرضهم للتعذيب في سجون حكومية بأنهم افتعلوا أنفسهم آثار التعذيب على أجسادهم لخداع هذه المنظمات! ومؤخراً ظهر في مقطع فيديو وهو يحث منتسبين في القوات الأمنية على شن عمليات دهم عشوائية!

كثيرة هي تصريحات المالكي التي تخالف الديموقراطية وتخرج على الدستور. في البلدان الديموقراطية العريقة تكفي بعض تصريحاته هذه للإطاحة بمستقبل أي سياسي يتفوه بها ووضعه بمواجهة القضاء، وحتى وراء القضبان. باستمرار تتمدد سلطة المالكي ويتسع نفوذه خارج إطار الصلاحيات الدستورية لمنصبه. جاءت بداية هذا التمدد في أسلوب قيادته القوات المسلحة والأمنية الساعي لتركيز السلطات بين يديه ،فبدلاً من الإشراف المدني على هذه القوات كما قَصدَ الدستور، وكما هو مألوف في الدول الديموقراطية، لجأ الرجل إلى أسلوب القيادة المباشرة على نحو همش دور وزارتي الدفاع والداخلية وقوض السياقات الرسمية والمؤسساتية في الإدارة والقيادة في دولة يُراد لها أن تكون دولة مؤسسات. يبدو هذا الأمر واضحاً في إنشائه، من دون تخويل أو إشراف برلماني، غرفَ عمليات عسكرية-أمنية خاصة (غرف عمليات بغداد، وديالى ونينوى) بصلاحيات واسعة يديرها هو مباشرةً، ويُعين ضباطها الكبار وتدين بالولاء له، ويستخدمها ضد خصومه أو يخوفهم بها كما أشارت إلى ذلك تقارير منظمات دولية كثيرة . يخضع نحو مليون رجل في المؤسستين العسكرية والأمنية لأوامر شخص واحد، من دون إشراف أو مساءلة برلمانية حقيقية، بالرغم من أن هذه الهيمنة الشخصية على هاتين المؤسستين لم تفض إلى وضع امني أفضل يفوق شبه الاستقرار الذي تَحقق منذ ربيع ٢٠٠٨ وتواصل حتى الآن. سياسياً، جاءت علامات التمدد الأولى عبر تأسيس المالكي مجالس إسناد في المحافظات بتمويل حكومي لتروج انتخابياً وسياسياً له ولحزبه.

ثم هناك محاولات القضم التدريجي لاستقلال المؤسسات التي خُطط لها أن تكون مستقلة كهيئة نزاعات الملكية ومفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة وغيرها. ومنذ توليه رئاسة الوزراء، تراجع كثيراً الاستقلال القضائي الهش الذي بدأ بالبروز منذ ٢٠٠٣، ليتحول القضاء إلى إحدى أدوات نفوذ رئيس الوزراء. حتى في اتهامه طارق الهاشمي بالإرهاب وسلوك القضاء في هذه القضية لحد الان، يبدو المالكي محفزاً برغبته هزيمة خصم سياسي أكثر منه تحقيق العدالة وكشف الحقيقة قضائياً. لعل المشهد الأشد علنية على نزوع الرجل نحو الاستبداد وضيقه بالمعارضة هو الشراسة الأمنية اللافتة والتشويه الإعلامي الواسع الذي تعامل بهما مع تظاهرات الاحتجاج السلمية الصغيرة نسبياً التي رافقت وغذت النشوة العراقية بالربيع العربي.

على الأرجح، يروق كثيراً للمالكي موقعه المركزي المهيمن على مشهد السياسة اليوم، فكل اللاعبين فيه إما يخشونه أو يطلبون رضاه، سواءٌ كانوا حلفاءه المستائين والعاجزين عن تغيير سلوكه أم خصومه الخائفين برغم استمرار تحديهم له، أم أنصاره غير المشككين.

يؤمن المالكي بضرورة الزعيم القوي لحكم العراق، تلك الفكرة الكارثية التي كانت دوماً تقود في العراق إلى بناء سلطة الحاكم وإضعاف مؤسسات الدولة. لم يخلُ العراق من زعماء أقوياء كنوري السعيد، وعبد الكريم قاسم، وصدام حسين، تشابهوا في ذات المسعى مع المالكي في بناء سلطة قوية، لكنهم جميعاً، برغم اختلافاتهم الشاسعة الأخرى، ارتكبوا ذات الخطأ الفادح بإغفالهم أن جدران هذه السلطة، لشدة صلابتها وارتفاعها، كانت عازلة عن كل ما يقع خارجها: قلق الشارع، وإيقاع السياسة، ودروب المستقبل. من هنا كان فشلهم جميعاً في حكم العراق.

في عام ٢٠٠٣ كان إغراء العملية السياسية، واختلافها الجذري والإيجابي عن كل تجارب الحكم السابقة في العراق، يكمن في إصرارها على أن درب المستقبل العراقي لن يعتمد على قوة الزعامات الفردية، بل على ديموقراطية الوثائق التي صاغت معنى النظام السياسي الجديد وصلابة مؤسسات الدولة التي تترجم هذه الوثائق. ازداد هذا الإغراء لأن العملية السياسية، بطابعها الجماعي وتوازناتها الحذرة، لم تسمح ببروز هيمنة شاملة لزعامة فردية تعيد بناء جدران الاستبداد العراقي المألوف. اليوم، وبعد تسع سنوات على بدء هذه العملية، تكاد هذه الموانع تتلاشى أمام الزخم الهائل لسلطة المالكي واندفاعها الواثق. منذ ٢٠٠٦ نجح الرجل في افراغ هذه الوثائق من محتواها الديموقراطي، وفي سلب المؤسسات استقلالها وتقويض وظائفها الرقابية. بعد انتخابات ٢٠١٠ وحسم محصلتها السياسية، على نحو غير عادل وغير دستوري، لصالح المالكي عبر تخريجة اتفاق أربيل، فقدت العملية السياسية قدرتها على منع بروز السلطة المطلقة، بفشلها ضمان التداول الديموقراطي للسلطة على أساس مبدأ الفوز في الانتخابات.

يفتقر العراق إلى حزمة المصدات البنيوية اللازمة لمنع بروز الدكتاتورية : طبقة وسطى ضخمة تحمل قيماً ليبرالية، وقطاع خاص كبير ومنتج يسمح بحياة اقتصادية نشطة بعيداً عن هيمنة الدولة على الموارد، ومجتمع مدني واسع وفاعل، وصحافة مهنية حرة ومستقلة وجريئة. لسوء الحظ، المصدات القليلة الممكنة اليوم تقع ضمن بنية الدولة نفسها وليس خارجها كالقضاء والبرلمان. كان إحدى الأخطاء الكبرى للعملية السياسية هو أنها نسفت عملياً مفهوم المعارضة السياسية المنظمة ولم تحصنها مؤسساتياً وقانونياً لصالح توافقاتها ومحاصصاتها وحكومات وحدتها الوطنية المجدبة والقصيرة النظر. بعد فشل الربيع الشعبي العراقي في إصلاح معادلة الحكم ، ليس ثمة خيار عراقي آخر لمواجهة تفرد المالكي غير ساسة العملية السياسية الساخطين من هذا التفرد وأظنهم أغلبية. يحتاج هؤلاء الساسة ترميمَ مفهوم المعارضة لإحياء التوازنات السياسية وتفعيل المعاني الديموقراطية في وثائق الدولة والوظائف الرقابية المستقلة لمؤسساتها. سيعني هذا أشياء كثيرة وواضحة الأبرز بينها بث الحياة في أوصال برلمان خامل كي يُشرع ويُساءل ويُراقب ويُعاقب ويصون ليُثبت انه، كما أراده الدستور وتقتضيه القيم الديموقراطية، السلطة الأولى والأقوى في البلد. بإمكان هذا البرلمان وحده، على علاته الكثيرة، أن يوقف التمدد غير الدستوري للسلطة التنفيذية وتضخم صلاحيات رئيسها. لعل نقطة البدء المناسبة لهذا البرلمان هي صيانة استقلال المؤسسات والدفاع عنها بذات الشراسة التي تحاول بها سلطة المالكي التهام هذا الاستقلال، ثم إدخال تعديل دستوري يمنع تولي نفس الشخص رئاسة الوزراء أكثر من فترتين انتخابيتين.

ما يحتاجه العراق اليوم هو عملية ديموقراطية وليس عملية سياسية.

العراق والعدالة الانتقالية

علي البصري

كان من المفترض أن أُعنون مقالتي هذه بالعنوان الآتي: (العراق بحاجة إلى ثورة كالثورة الفرنسية) إلا أنني لم أُحبذ ذلك كي لا أُتهم بالثورية وربما بالإرهاب - رغم أن كل ذلك لا يخيفني – أو حتى من أجل أن أُبعد عني بعض اللوم من بعض الزملاء.

العدالة الانتقالية لها أبعاد كثيرة فمنها ما يتعلق بالجانب السياسي وأخرى بالجانب الاقتصادي وثالثة متعلقة بالجانب الاجتماعي ورابعة لها علاقة بالجانب الإنساني وخامسة بالجانب الروحي والنفسي ووو... والعدالة الانتقالية في أي بلد بحاجة إلى إرادة صادقة والى مؤسسات ومحاكم وقوانين تُشرّع من اجل تحقيقها في أي مجتمع أو بلد ما، ولعل التجارب الدولية في هذا المجال كثيرة ومتعددة ومتباينة، بدءا من محاكم "نورمبورغ" ومرورا بجنوب إفريقيا وأوروبا الشرقية والعراق وانتهاء بمصر. لسنا هنا بصدد تقييم هذه التجارب المختلفة في العالم، بقدر ما نريد أن نسلط الأضواء على التجربة العراقية باعتبارها تجربة حديثة ونحن من ضحايا هذه التجربة ولدينا معلومات لا بأس بها، ولعل هذه المعلومات تساعدنا في سبر أغوار هذه التجربة.

لا أحد يُنكر أن العراق والمجتمع العراقي تعرّض إلى أقسى حالات التجاوز، ولعل تجربته أغرب وأقسى تجربة عُرفت خلال العصر الحديث، حتى أن الأوراق والكتب بل والخيال يعجز عن أن يصوّر أو أن يسجّل الانتهاكات التي تعرّض لها العراقيون.

أقول إذا كانت الانتهاكات بهذا الحجم وبهذا القدر فينبغي أن تأتي إجراءات العدالة الانتقالية في العراق بقدر هذه الانتهاكات أو على الأقل قريبة من هذه التجاوزات باعتبار أن أي عدالة – عدا عدالة الله – غير قادرة من الناحية الواقعية أو المادية أن تعوّض الإنسان عما لحق به وتعرّض له، لكنّ عدم القدرة في هذا المجال لا تمنع من تقديم أي مساعدة في رفع الحيف عن هؤلاء الناس، وهذا العجز لا يُعطي أي مبرر أو مسوغ للتهاون في عدم إعطاء ذوي الضحايا حقوقهم وتعويضهم عما لحق بهم، وألا تصبح عملية التحول والتغيير الحاصل غير ذات جدوى، وبالتالي فانّ الأفراد والمجتمع الذين تعرّضوا للاضطهاد والاعتداء والتجاوز عليهم سينكفئون على أنفسهم وستترتب على ذلك أمور كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

١-الأفراد والمجتمع الذي تعرّض للأذى سيفقد الثقة بالسلطة الجديدة، وهذا الأمر سيقود بالنتيجة إلى عزوف الناس وعدم التعاون مع السلطة الجديدة وعملية التغيير، وربما يجعل البعض أن يضطر لكي يأخذ حقه بيده دون الرجوع إلى المحاكم والمؤسسات المختصة في هذا المجال، وهذا بدوره سيجرنا إلى الفوضى والتجاوز مرة ثانية وسندخل في دوامة جديدة لا يمكن لها أن تنتهي إلا بإقامة العدالة.

٢-الأفراد والأشخاص والأحزاب والجهات التي اعتدت على الناس والبلد ستبقى تحاول إعادة الكرة ثانية، بل وربما ستساهم هذه الجهات في عدم استقرار البلد من خلال وسائل متعددة وهذا ما يحصل فعلا في العراق، فتنظيمات البعث ومن لف لفهم يساهمون اليوم في عدم استقرار العراق سواء من خلال العمليات الإرهابية وتمويلها، أو من خلال بث الشائعات والتعاون والتحالف مع قوى الإرهاب، أو من خلال التخريب والفساد بجميع أشكاله الذي يجري على قدم وساق في كل مؤسسات ووزارات البلد، باعتبار أن الكثير من هؤلاء يعششون في كل مكان وزاوية من البلد، وهذا الأمر هو الآخر سيجعل من عملية التغيير عملية غير مضمونة، إن لم تفشل فعليا في المستقبل القريب.

٣-هذا الأمر من عدم الاهتمام وعدم تحقيق عدالة ولو نسبية في المجتمع سيؤدي إلى اختزان هذه التجربة السلبية في ذاكرة الأمة، وهذا الأمر سيؤسس بل وسيقود في المستقبل إلى ابتعاد الناس عن الاهتمام بأمر الأمة والوطن، من قبل أمور، كالتضحية والإيثار من اجل البلد والوطن، ولا أكتمكم سرا إذا قلت إنني من الناس الذين يُحسون بهذا الأمر، ومن الذين يعتقدون أن على المرء أن لا يستعجل في هذا المجال ويسبب الأذى والحرمان لعائلته وأهله، بل على الإنسان أن يتروى في هذا المجال، باعتبار أن كل شيء هو أمر نسبي.

٤-إذا لم يتحقق شيء مقبول من العدالة الانتقالية فان المجتمع والدولة الجديدة أو بالأحرى التجربة الجديدة ستصاب بالتعثر و لن تستقر الأوضاع، وهذا سيقود بالضرورة في المستقبل القريب إلى تغيير جديد، وسنبقى في هذه الدوامة إلى أن يتحقق تغيير حقيقي يُرجع للناس حقوقها.

في حالة العراق يمكن القول إن ما تحقق من عدالة انتقالية لا يمكن تحسسه أو حتى لا يمكن إطلاق كلمة عدالة عليه، فعلى المستوى الواقعي يشتكي الكثير من أفراد عوائل الشهداء من أنهم يخافون أن يقولوا إنهم من عوائل الشهداء، بل وصل الأمر إلى أن بعض هؤلاء الأفراد لم يستطيعوا أن يُرجعوا وثائقهم الرسمية التي صادرها النظام السابق كما هو حاصل مع الكرد الفيلية وبعض المهجرين. البعض الآخر من عوائل الشهداء والمضطهدين والسجناء السياسيين لم يستطيعوا أن يُرجعوا بيوتهم وممتلكاتهم حتى اللحظة.

الكثير من السجناء السياسيين وعوائل الشهداء لم تُستكمل معاملاتهم بحيث أن بعض السجناء والمعتقلين مازالت معاملاتهم لم تُحسم منذ خمس وست سنوات، والكثير من هؤلاء المتضررين انتقل إلى العالم الآخر ولم يسترجع حقوقه، فأيُّ عدالة انتقالية هذه التي يبشرنا بها البعض؟

هناك الكثير من عوائل الشهداء الذين لم يحصلوا على عمل لأن قطار العمر قد فاتهم، وهناك أيضا الكثير ممن يتفاجأ بأن من اضطهدهم بالأمس يجدونه اليوم مسؤولا عنهم ويهددونهم بالاضطهاد ثانية؟! ويبقى هؤلاء المضطهدون غير قادرين على أن يُقدموا المجرمين إلى المحاكم، وأنى لهم ذلك ومسؤولو الدولة الجدد هم الذين يستخدمون هؤلاء المجرمين في المؤسسة الأمنية وجعلوا منهم قادة، بحيث أصبح من العسير استقرار الوضع الأمني في البلد ومثل هؤلاء يُديرون العمل الأمني، فهل هناك مهزلة أكبر من هذه المهزلة؟

لو قيّمنا العدالة الانتقالية من الناحية المادية فستصبح العملية عملية هزلية بعوائل الشهداء والضحايا، وإلا فإن بدل البيت بالنسبة للشهيد (٨٢) مليون دينار عراقي، فأي بيت في العراق يمكن أن يُشترى بهذا المبلغ في هذه الأيام؟؟!! علما أن أغلب هذه العوائل لاتمتلك بيوتا أو أن بيوتهم قد صُودرت أو دُمرت، في حين أن سلفة مدير عام أو عضو مجلس النواب يبدأ من (٣٠٠) مليون دينار وسيارة مصفحة !!! عندما يرى الإنسان العراقي هذا التكريم الرائع ماذا عساه أن يقول؟ وبماذا سيفكر ؟ لاشك انه سيحترم عائلة الشهيد غاية الاحترام.

الأمر يطول في هذا المجال، هذا مجرد أمثلة بسيطة جدا، وإلا فان التجاوزات والاستهانة بالضحايا بحاجة إلى كتب ومجلدات لكي تُحصي كل تجاوزات هذا الزمن الرديء.

ما نريد أن نؤكّده هو أن الضامن الحقيقي للناس المضحين بل وللمجتمع بصورة عامة هو إقامة دولة المؤسسات، وبناء دولة المؤسسات لا يتحقق إلا بالإيثار والعمل الصادق وتحقيق العدالة الانتقالية، وهذا كله يتم عن طريق بناء دولة المواطن بعيدا عن لونه ودينه ومذهبه وجنسه ومعتقداته و ....

بناء على ما مرّ بنا من توصيف للعدالة الانتقالية فإن أي عملية تغيير لا تُرجع للناس حقوقها وتضع الأمور في نصابها المعقول، فإن عملية التغيير ستبقى عملية ناقصة وسيبقى الناس والمجتمع يبحثون عن عملية تغيير جديدة تقودهم إلى تحقيق أمانيهم وأحلامهم في إحقاق الحق وإرجاع الأمور إلى نصابها، ولعل تطلع الناس إلى العدالة والعدل هو الذي يجعل من المجتمع دائم السعي والحركة نحو هذا الهدف السامي.

الأكاديمية العربية في الدنمارك

القضاء وجرائم قتل الإيمو

باسم محمد حبيب

قد لا تكون جميع الأخبار التي تناولت ظاهرة الإيمو في العراق صحيحة وليس من الصائب تصديق كل ما ورد عنها من معلومات قد يكون لبعضها علاقة بالصراع السياسي القائم في العراق إلا أن هذا لا ينفي وجود هذه الظاهرة أو حصول بعض الاحداث التي ارتبطت بها ، فنفي المبالغات أو التضخيمات لا يعني نفي الظاهرة ذاتها لكن من الضروري بمكان توخي الدقة حتى لا نخلط بين هذه الظاهرة وظواهر أخرى قد يكون لها وجود هنا أو هناك لأن ذلك يجعلنا بعيدين عن فهم الظاهرة وتلمس حضورها وتأثيرها في الواقع العراقي ناهيك عما يسببه هذا الخلط من تشويه للحقيقة وإساءة بالغة لسمعة البلد ، فظهور مثل هذه الظاهرة في المجتمع العراقي يعد دليلا مهماً على تنامي الشعور بالتحرر من الأنساق المتخلفة والرؤى البالية ناهيك عن تطور الوعي الديمقراطي ، ومن الطبيعي أن تواجه هذه الظاهرة معارضة شديدة من بعض التيارات المنسلخة عن الواقع القديم والتي تجد في هذه الظاهرة تجسيدا حيا لمسيرة الحرية ومكسبا مهما من مكاسب الديمقراطية .

لقد تضاربت المعلومات بشأن حقيقة هذه الظاهرة التي حاول البعض وصمها بالشذوذ أو بالخروج على التقاليد والأعراف الاجتماعية فيما وصمهم البعض بالكفر وعبادة الشيطان أو بكونهم مصاصي دماء وما إلى ذلك ، والغريب أن مطلقي هذه الأوصاف والنعوت عن هؤلاء لم يعطونا دليلا واحدا عن حقيقة ادعاءاتهم ، فعدا ما قيل عن لباسهم وطريقة تصفيف الشعر ليس لدينا أي دليل على امتهانهم العنف أو ممارستهم الإرهاب أو أي أعمال أخرى منافية للقانون ، وإذا كان هذا هو حالهم فليس هناك ما يبرر استهدافهم من أي جهة كانت لان استهدافهم يعد انتهاكا لقيم الحرية وجريمة يحاسب عليها القانون ، وحسنا فعلت وزارة الداخلية العراقية حين حذرت هذه الجهات بقولها "إن الوزارة تحذر جماعات متطرفة ومغالية تحاول أن تنصب نفسها حامية للأخلاق وللشرائع الدينية من التصرف ضد الناس على خلفية موضة أو لباس أو قصات شعر باعتبار أن الدستور ضمن الحريات العامة" على أننا نطالب بما هو أكثر من ذلك حتى يدرك الناس حقيقة الأمر ، فهناك ضرورة لإحالة الموضوع إلى القضاء لمعرفة ملابسات هذه القضية الشائكة ، فالقضاء وحده هو الذي سيكون قادرا على النظر في هذا الأمر وكشف ما رافقه من غموض والتحقيق في ما حصل من جرائم لكي ينال المجرمون عقابهم ، فبدون ذلك ربما ستبقى هذه القضية في وضع الثوران لأطول فترة ممكنة وستواجه الجهات الرسمية صعوبة كبيرة في الوقوف على مسببات هذه القضية وحصر إشكالاتها وتبعاتها .

إننا إذ نثني على بيان وزارة الداخلية الذي شدد على الضرورة التعاطي الموضوعي مع هذه الظاهرة فإننا في الوقت نفسه نطالب بأن تحال هذه القضية إلى القضاء كونه جهة فصل والمسؤول عن العدالة في البلاد .